

اقتصاد

الثألوت الصحي: ثبات سعر الصرف، ضبط الأسعار وزيادة الرواتب

علي محمود محمد

لا شك أن لتحسن أو تراجع سعر الصرف آثاراً مختلفة في القطاعات الاقتصادية التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، حيث يدخل سعر الصرف كعامل مؤثر في تحديد التكلفة أياً كانت، سواء للمواد الأولية المستوردة أم للمواد النصف المصنعة، وانتهاءً بالمستوردات التامة الصنع، وهذا من شأنه أن يترادف معه جميع أسعار المواد المنتجة محلياً ليصل الأمر حتى تكلفة اليد العاملة، هذا من ناحية التكلفة الفعلية، أما من ناحية أخرى فإن لتقلب سعر الصرف أثرًا إيجابياً يتمثل بقيام المستورد والتاجر والمصنع بوضع هامش زائد على التكلفة الفعلية تحت مسمى (هامش وقاية لتقلب السعر) ويبرر ذلك بأن تقلب سعر الصرف وعدم ثباته عند رقم توازني معين يجعل من أرباحه عرضة للتغير والاختلاف بين الطلبة والثانية من فترة لأخرى، وهذا الإجراء من التجار يساهم بزيادة العبء على المواطن الذي يربح تحت ضغط تراجع قيمة الليرة من جهة وتحت هذا الهامش الموضوع من جهة أخرى، والمشكلة الأكبر تكمن في أن هذا الهامش الإضافي لن يلمس المواطن تلاشيه إلا بعد فترة لا تقل عن ٦ أشهر على ثبات السعر (هذا إن استقر) ما يعني أعباء متواصلة عليه، فما بالنا إن بقي سعر الصرف يتأرجح صعوداً وفق خط بياني متذبذب.

وبالتالي، فالحلصلة هي انخفاض قوة دخل المواطن الشرائية وانخفاض دخله الحقيقي الذي يزداد ضغطاً مع عدم زيادة الرواتب إلى الآن رغم الوجود الكثيرة بذلك ورغم المد والجزر فيها، فالليرة التي انخفضت بنسبة ٩٠٪ أدت إلى زيادة مستوى الفقر في المجتمع وزيادة الضغط المعيشي على المواطنين، وما هو تقلب سعر الصرف بلقي بظلاله الثقلية على المواطن فقط لأنه الحلقة الأضعف، فخلال الشهرين الماضيين بدأت موجة جديدة من الانخفاضات المتتالية في قيمة الليرة أمام الدولار لأسباب غير محددة اقتصادياً بدقة، حيث انخفضت الليرة بحوالي ١٢٪ لتلامس ٥٠٠ ليرة وذلك إبان استقرار نسبي شهدته منذ منتصف عام ٢٠١٧ عند مستوى وسطي ٤٤٠ ليرة مع تحرك ضمن هامش ٢٪.

وفي حديث الرواتب، هناك من يقول: إن تخفيض الأسعار هو حل أفضل من زيادة الرواتب كي لا تتحمل الخزينة العامة أعباء إضافية، ولكن أين العمل على تخفيض الأسعار؟ فالمرآب العام لحالة الأسواق يرى أن الوزارات والجهات المعنية ليس بإمكانها ضبط الأسعار مطلقاً لعدم توافر مقومات هذا الضبط من ناحية (ومن ضمنها تذبذب سعر الصرف) ولعدم قدرتها على السيطرة على مصادر المواد الداخلة للبند من ناحية أخرى، وبسبب تصريحات بعض المسؤولين؛ فالهزات تسيطر على نحو ٧٠٪ من احتياجات السوق وكلها تمول بالقطع الأجنبي من السوق السوداء، حيث إن ضعف التنسيق الاقتصادي بين الجهات المعنية حول سياسة ترشيد الاستيراد إلى باب للمهربين لتلبية احتياجات السوق، كما أن المستوردات النظامية لا تمول كاملة بالدولار الرسمي، وهذا كله سبب ضغطاً إضافياً على الطلب على الدولار لا تقدر مؤسسة المصرف المركزي وحدها السيطرة عليه وهذه المعطيات كافية للقول بأن ضبط الأسعار يجب أن يكون إستراتيجية حكومية وليس خطة عمل وزارة معنية فقط، فهي تتطلب تضاريف الجهود الحكومية كافة من جميع الوزارات المعنية إضافة للجمارك ليصار إلى ضبط هذه الناحية مع قيام مصرف سورية المركزي بضبط سعر الصرف وتثبيت وفق نظام سعر الصرف المرن الذي يتيح للعملة التقلب بما يزيد على ٤/١- حول السعر المركزي أو عبر هامش بين أعلى وأدنى قيمة له يتجاوز ٢٪، فالرؤى الحكومية يجب أن تكون منضبة على مرحلة إعادة الإعمار ضمن إستراتيجيتها المستقبلية، فتوفير بيئة جاذبة للاستثمار وتحقيق استقرار في سعر الصرف وتحفيز الطلب المحلي من خلال زيادة الرواتب من متطلبات المرحلة ولا يمكن المرور عليها مرور الكرام، كما أن تقلب سعر الصرف يزيد المخاطر المالية ويهوق تأسيس الشركات والمشروعات الجديدة، كما يزيد من تكلفة تأسيسها ما قد ينحو بها إلى الإجماع عن الاستثمار أو الافتتاح بأقل مستوى للإنجابية وهذا يعني عدم الانطلاقة بالطاقات.

لماذا لا تلزم الصيدليات في التعاقد مع التأمين؟

العش: إلزام الصيدليات بالتعاقد غير مجد نقيب الصيدلة: لا يمكن إلزام الصيدليات بالتعاقد مع التأمين

عبد الهادي شباط

يشكي كثير من المؤمن لهم صحياناً من قلة الصيدليات المتعاقدة مع التأمين الصحي، هذا علاوة على سوء الخدمة التي يحصلون عليها من معظم مزودي الخدمة، وخاصة الأطباء.

وفي متابعة «الوطن» للموضوع تواصلت مع مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش الذي بين أن الهيئة تعمل على إحصاء عدد الصيدليات المتعاقدة مع التأمين وتوزعها الجغرافي، وذلك لدراسة هذا الملف والنظر فيه في حال كان يحتاج للتدخل.

وحول إمكانية إلزام التعاقد بين العش أن إلزام الصيدليات بالتعاقد مع التأمين غير مجد، لكونه سيؤدي إلى انخفاض حصة كل صيدلية من شريحة المؤمن لهم، وبالتالي تصبح هذه الحصة في الصيدلية هامشية وغير مهمة، ومنه يمكن التهاون في تقديم الخدمة للمؤمن لهم، وهو ما لا ترغب فيه هيئة الإشراف على التأمين، أما عندما تكون حصة الصيدلية جيدة من المؤمن لهم وتشكل عائداً لهم نسبة مهمة من دخلها؛ فهذا يعد محفزاً مهماً للاهتمام بهذه الشريحة من الزبائن وتقديم الخدمات المطلوبة بأفضل ما يمكن.

وفي هذا الاتجاه يدعم العش قوله بأن

بورصة بطاقات يانصيب رأس السنة دقت أجراسها

٥٠٠ ليرة زيادة في سعر «ورقة الحظ» و«البريد» تهدد بإلغاء التراخيص

قصي أحمد المحمد

بلغ عدد بطاقات اليانصيب التي تم إصدارها للسحب على رأس السنة هذا العام ٨٠٠ ألف بطاقة، وسيتم السحب عليها في ٨ كانون الثاني القادم، بزيادة ١٠٠ ألف بطاقة عن سحب رأس السنة الماضي، وذلك نظراً للإقبال الكبير من المواطنين على شرائها.

وبحسب بيانات اليانصيب في «السورية للبريد» فقد تم توزيع ما يقارب ٩٠ بالمئة من العدد الإجمالي على المتعهدين في جميع المحافظات، أي ما يقارب ٧٠٠ ألف بطاقة، علماً أن «السورية للبريد» ترافق عمل بيع جميع المتعهدين الذين يرتبطون معها بشكل مباشر.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت المدير العام للبريد بدر أحمد إلى نشاط «السوق السوداء» لبطاقات اليانصيب حيث تتباع فيها البطاقات بأسعار أعلى من التسعيرة الرسمية، تظهر هذه الفترة فقط، مبيناً أن السورية للبريد تترجم جميع المتعهدين المتعاقدين مع المؤسسة ببيع هذه البطاقات بسعر ٥٠٠ ليرة سورية للمواطنين فقط لا أكثر، لافتاً إلى أن المؤسسة أعطت حسمًا لجميع المتعهدين بنسبة ١١ بالمئة من سعر كل بطاقة، وأن العدد الإجمالي للمتعهدين المرخصين لبيع البطاقات نحو ٥٢٠ متعهداً.

وبحسبة لبيبة البطاقات التي سيتم بيعها خلال العام ١,٢ مليار ليرة سورية عن طريق المتعهدين والشركات الجديدة، كما يزيد من مليون ليرة سورية عن العام الماضي.

و«السورية للبريد» جمع مديريها في المحافظات الإيجال لكل المرخصين لدى فروع البريد



رؤيتها لتعميق مفهوم جودة الخدمة لدى كل مزودي الخدمة والعمل على كل ما من شأنه أن يسهم في تحقيق ذلك.

وأشار العش إلى أن الهيئة أنجزت حزمة من المعايير التي تضبط أداء شركات إدارة التغطيات الطبية ومستوى الجودة، وقد تم تنفيذ جولات على هذه الشركات وتدوين الملاحظات والتقييمات، وتعمل الهيئة وفق هذه التقييمات على تصنيف

بأنه من غير الممكن الذهاب باتجاه الإلزام في تعاقد الصيدليات مع التأمين نظراً لعدم توافر رأس المال الكافي الذي يسمح للعديد من الصيدليات التعاقد مع التأمين، لكون شركات الإدارة لا تصرف قيمة الدواء المبيع من قبل الصيدلية للمؤمن لهم إلا بعد مضي نحو شهر في أحسن الأحوال، وهذا ما يتطلب أسماً كافياً لدى الصيدليات.

كما أكد الحسان أن جودة الخدمة تحسنت كثيراً لدى الصيدليات وخاصة خلال العاميين الأخيرين، وأن نسبة الشكاوى على هذه الخدمات انخفضت مؤخراً لأكثر من ٩٠ بالمئة، وخاصة مع تحسن شبكة الاتصالات والانترنت التي تحتاجها الصيدليات للتواصل مع شركات الإدارة لصف الصفات الطبية.

في المحصلة، يبدو أن توجه هيئة الإشراف على التأمين يتفق مع نقابة الصيدلة على تلبية احتياجات المؤمن لهم، وأن ما ينظرون إليه حالياً هو تحسين جودة الخدمات المقدمة، وأمام هذا الواقع، تترك الحكام للمؤمن لهم وخاصة الذين يتلقون على أقدامهم مسافات طويلة أحياناً بحثاً عن صيدلية متعاقدة مع التأمين، والتي تتعرض أحياناً للقصص الطبية، والخضورة والشطب لدى عملية صرف الدواء في الصيدلية.

توقع فتح باب الاستيراد بداية العام القادم

اتحاد المصدرين: الحمضيات لا تصدر حالياً إلى الأردن بحسب اتفاق الروزنامة الزراعية

رامز محفوظ

الروزنامة الزراعية للأردن لم تفتح الأردن باب استيراد الحمضيات حتى تاريخه، لذا لم تسمح الأردن بإدخال الحمضيات السورية إليها، متوقعاً فتح باب الاستيراد بداية العام القادم.

وبين محمد أن الأردن لم يستورد الحمضيات من سورية لأنه يوجد لديها فائض حالياً وليست بحاجة لاستيراد الحمضيات من سورية. وكشف محمد أنه تم عبور شحنات ترانزيت عبر الأراضي الأردنية تحمل ١٣ ألف طن من الحمضيات منذ ٢٠١٨/١٠/٢١ وحتى تاريخه.

وأشار إلى وجود خطة عمل لعبور شحنات ترانزيت عبر معبر نصيب إلى أسواق في الخليج والعراق ومصر، لافتاً إلى أن أصناف البرتقال الماوردي تستصدر بحرياً إلى روسيا، كما سيتم تقديم عروض تصدير جديدة إلى إيران.

من جهة تقي رئيس هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميدا في اتصال هاتفياً مع «الوطن» علمه بأي قرار أردني لمنع استيراد الحمضيات من سورية.

وأوضح ميدا أن لدى سورية أسواقاً عديدة للحمضيات كالسودان ومسقط والكويت وغيرها. وأشار إلى أن سورية تحملت تكلفة ١٢٠٠ دولار من كل شحنة تدخل الحمضيات إلى الأردن ما ساهم بخفض تكلفة شحنة الحمضيات التي تعبر الأردن بشكل كبير، مبيناً أن سورية تحصل ١٠٠ بالمئة من تكاليف الشحن.

خطر الأردن استيراد عدة منتجات زراعية من سورية، لعل أبرزها الحمضيات، نظراً لتوافرها بشكل كبير وبأسعار جيدة في السوق الأردنية، ونشرت وسائل إعلام أردنية أن تشديد إجراءات دخول بعض المنتجات الزراعية السورية إلى الأراضي الأردنية عبر معبر نصيب جاء بعد احتجاج مزارعي الحمضيات الأردنيين.

وفي متابعة للموضوع، أكد رئيس اتحاد المصدرين السوريين محمد السواح لـ«الوطن» وجود روزنامة تخص الخضار والفواكه بين سورية والأردن، منغ استيراد وتصدير المواد المدرجة ضمنها بين البلدين لدعم المنتجين المحليين في كل بلد.

وأوضح السواح وجود عبور ترانزيت عبر الأراضي الأردنية من معبر نصيب الحدودي، باتجاه العراق بشكل رئيس، وغيرها من الدول العربية، كاتفاقاً عن عبور نحو ٦٠٠ طن يومياً من الحمضيات، وأنه منذ بداية افتتاح معبر نصيب الحدودي حتى تاريخه تم عبور ٤١ ألف طن فواكه وحمضيات.

وأشار السواح إلى أنه لم يصدر حتى تاريخه أي قرار بإيقاف استيراد الحمضيات من قبل الأردن، موضحاً أنه يوجد بين الدول المتجارة روزنامة زراعية متفق عليها.

من جانبه أكد رئيس لجنة القطاع الزراعي في اتحاد المصدرين إياد محمد لـ«الوطن» أنه بحسب شروط معيشتهم لتحقيق استدامة للأمن الغذائي.

بدوره أشار الباحث الزراعي حسان قطنا إلى تراجع المساحة المزروعة خلال الفترة من العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٧ من ٤,٥٧ ملايين هكتار إلى ٤,١٨ ملايين هكتار بواقع انخفاض ٤٠٣ آلاف هكتار فقط، على حين تراجعت المساحة المروية خلال الفترة ذاتها من ١٤٠٠ آلاف هكتار إلى ٩٨٠ ألف هكتار، بواقع تراجع ٤٥٢ ألف هكتار وتوزعت إلى ٥٨ بالمئة على الأبار، ٦٠ بالمئة منها في الحسكة و١٤ بالمئة على الأنهار، ٣٨ بالمئة منها في حلب و٢٨ بالمئة على شبكات الري، ٥١ بالمئة منها في حلب وتوزعت على مستوى المحافظات إلى ٤٦ بالمئة في الحسكة، ٢١ المئة في الرقة، ٣ المئة في دير الزور، ٤٣ المئة في حلب، ٣٠ بالمئة حمص، ١٧ بالمئة في حماة والغاب، ١٣ بالمئة حمص ٣٠ بالمئة، ٤٢ بالمئة.



ومنها وضع خطة استجابة للعوامل المناخية التي أثرت في الإنتاج الزراعي على المدى القصير، وإعادة تأهيل أنظمة الري والسود والأبار الجوفية والإرتوازية وتوفير المواد الأولية اللازمة لضخ المياه كالبطاقة الكهربائية والفيول لإعادة العمل بالمضخات بأسعار مدعومة، إضافة إلى استئصال العمل بمشروعات الري الحديث وتوسيعها.

وإضافة إلى ضرورة توفير الجدار

ورفض خصخصة الموارد الطبيعية، كما يجب البناء على المعارف التقليدية، واستخدام البحث لدعم ونقل هذه المعرفة إلى الأجيال المقبلة، ورفض التكنولوجيا التي تقوض نظام الغذاء المحلي، وتعليم مساهمة النظام الإيكولوجي، ورفض تكثيف الطاقة، وأساليب الإنتاج الأحادية والصناعية المدمرة.

ولفت مرزوق إلى وجود بعض السياسات العاجلة والمطلوبة لمرحلة ما بعد الحرب، الرقابة في أيدي موردي الغذاء المحليين،

علي محمود سليمان

تنوعت الآراء المطروحة يوم أمس في جمعية العلوم الاقتصادية ما بين واقع الزراعة المتأزم وضعف القطاع الخاص في إقامة المشروعات الاستثمارية الزراعية الكبرى، ومشكلة القرارات الأتنية غير المدروسة التي تصدر فجأة كفتح المعابر والسماح بالمنع لتصدير محصول معين وما تسببه هذه القرارات من تخييط في الأسواق وأذى للفلاح، والمطالبة بتأسيس شركات لآليات الزراعية لتخديم القطاع الزراعي وتكون محدثة بأحدث أجهزة المكنة الزراعية، وذلك خلال الحلقة النقاشية حول (السيادة الغذائية في سورية) تقديم الدكتور نبيل مرزوق والباحث حسان قطنا.

حيث تناولت النقاشات نسبة ٤٠ بالمئة بصرفها المواطن السوري من دخله على الطعام، مقارنة بنسبة لا تتعدى ٣ بالمئة في الدول المتقدمة، حيث أعيد السبب لانخفاض دخل الفرد مقارنة مع دخل الفرد في تلك الدول.

وأوضح الدكتور نبيل مرزوق بأن الأمن الغذائي لا يتحقق دون سيادة مجتمعية على الإنتاج والتسويق والتوزيع واستخدامات الأراضي ومليكتها (المتنوعون والمجتمع المحلي والسلطات

جمعية العلوم الاقتصادية تبحث في السيادة الغذائية في سورية

٢٢ بالمئة من السوريين يفتقدون الأمن الغذائي

٤٠٪ من دخل السوريين ينفق على الطعام بينما لا تتعدى ٢ بالمئة في الدول المتقدمة

والتهغرات في الدخل، والجوع المؤقت أو المزمن، واستخدام سلامة الغذاء، ونوه قطنا بأن دراسة الأمن الغذائي في سورية في منظور كلي للعام ٢٠١٧، بحسب مركز دمشق للأبحاث والدراسات خلصت إلى أن ٣٣,٤ بالمئة من السكان هم فاقدون لأمنهم الغذائي، وبحسب تقرير برنامج الأغذية العالمي «WFP»، ٢٠١٨/٥/٢١، فإن ٦٥,٥ ألف طفل تحت سن الخمس يعانون سوء تغذية، على حين يعاني ١٨,٧٠٠ طفل دون سن الخمس أيضاً من سوء تغذية حاد، وأن ٦,٥ ملايين شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، وأن ١٠,٥ ملايين من السكان بحاجة إلى دعم الغذاء وسبل العيش، على حين يعيش ٢,٣ مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها في سورية.

أما في تقرير منظمة الأغذية والزراعة في العام ٢٠١٧، فتم تقدير الاحتياجات الإنشائية بين ٧٠ بالمئة حتى ٨٠ بالمئة من سكان سورية يحتاجون إلى تلك المساعدات، وأن نصف عدد سكان سورية بالكامل بحاجة إلى مساعدات غذائية تحديدًا، على حين أشار المكتب المركزي للإحصاء إلى أن ٣١ بالمئة من سكان سورية غير آمنين غذائياً في دراسته لكانون الثاني ٢٠١٧، على حين يعتبر ٤٥ بالمئة ضمن فئة المعرضين لانعدام الأمن الغذائي مهمشين.